

فصل 535

الفصل الثاني عشر

المدارس الاقتصادية الفكرية المعاصرة

(*Modern Schools of Economic Thought*)

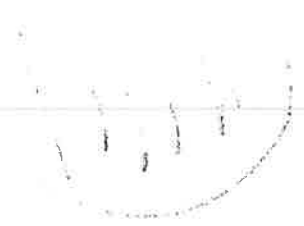
(New Keynesians)

الكينزيون الجدد

(Post Keynesians)

الكينزيون ما بعد الكينزية

233



## الفصل الثاني عشر المدارس الاقتصادية الفكرية المعاصرة

### الكينزيون الجدد، والكينزيون ما بعد الكينزية

#### 1.12 مقدمة:

من المعروف ان التحليل الاقتصادي الكلي قد بدأ مع ظهور كتاب النظرية العامة لـ (Keynes) في عام 1936، وقد جاء هذا التحليل كتحليل مواجهة للتحليل الاقتصادي الجزئي الذي كان قائماً منذ الثلث الاخير من القرن التاسع عشر. وتجدر الاشارة الى ان الاقتصاد الكلي يعتبر من أكثر الابعاد التحليلية في الاقتصاد خضوعاً للجدل على مستوى البحث العلمي والقرار الاقتصادي، وذلك لاعتماد هذا الاقتصاد على اجماليات الاقتصاد الوطني، ولارتباطه بالاقتصاد السياسي، ولتناوله الآني للنظرية والتطبيق. وصار الاقتصاد الكلي خلال العقود الاخيرة قاعدة تحليلية لتطوير الفكر الاقتصادي وتشخيص ومعالجة مشكلات عدم الاستقرار والركود والتخلف<sup>(1)</sup>.

والنموذجان اللذان يعتبران امتدادين للنموذج الكينزي هما نموذج (IS - LM) ونموذج (AD - AS). وفي السنوات الاولى من الخمسينات تم مزج افكار كينز مع بعض عناصر النظرية الكلاسيكية لتكون ما يعرف بالاقتصاد الكينزي.

وقد انقسم الكينزيون الى مجموعتين هما: الكينزيون الجدد (New Keynesians) وكذلك الكينزيون ما بعد الكينزية (Post Keynesians). ومع انكماش الاقتصاد الكينزي ظهر Milton Friedman خلال الخمسينات والستينات وطرح نظريته التي عرفت بالمدرسة النقدية (Monetarist School) أو مدرسة

شيكاغو. ثم ظهرت بعد ذلك مدرسة جديدة عارضت كلاً من الكينزيين والنقديين، لاعتمادها على فكرة التوقعات المعدلة (Adaptive Expectations)، ودعت بدلاً من ذلك الى فكرة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations)، وعليه أصبح هناك أربعة مدارس فكرية اساسية معاصرة. والى جانب ما تقدم هناك مدارس فكرية اخرى أصغر حجماً واقل تأثيراً وانتشاراً من المدرس الاربعة المذكورة أعلاه، وهي: اقتصاديات جانب العرض (Supply - side Economics) والمدرسة النمساوية (Austrian School) تم المدرسة اليسارية أو الراديكالية (Radical School) وهي مدرسة اشتراكية التوجه (2).

ولتغطية كل هذه المدارس الفكرية سوف يتناول هذا الفصل المواضيع الآتية:

1. مدرسة الكينزيين الجدد.

2. مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية.   
 { ترخليه؟ أي، لا يلغى انه ترعه يعمل بل لا بد منه سياسة اقتصادية

هل الاقتصاد الخاص مستقر؟ ← أي يعود الى التوازن تلقائياً (هذا ما يراه انصار دعه يعمل

ان الاجابة على السؤال أعلاه يمثل الخلفية الاساسية للخلافات الجوهرية فيما بين المدراس الفكرية للاقتصاد الكلي. فالاقتصاد المستقر (stable) يتطلب فقط سياسات (غير نشطة، مع تدخلات بين الحين والآخر للقضاء على الصدمات (shocks) الخارجية العشوائية. أما الاقتصاد غير المستقر (unstable) فانه يتطلب سياسة نشطة، ما لم تكن السياسات نفسها تؤدي اكثر مما تنفع.

وعليه فان موضوع الاستقرار كان ولا يزال مجالاً للجدل بين الاقتصاديين. وعندما ذكر (Friedman) بان الطلب على النقود مستقر عبر الزمن عارضه آخرون وذكروا بان عدم الاستقرار المالي متأصل في النظم الرأسمالية. وعندما أوضح

الكلاسيكيون المحدثون عن سبب توازن سوق العمل فان اقتصاديين آخرين انكروا حتى وجود آلية لتحقيق التوازن في سوق العمل<sup>(3)</sup>.

وقد اتخذت بعض الدراسات في الولايات المتحدة الامريكية من الناتج القومي الاجمالي مؤشراً على الاستقرار من عدمه، ولاحظت انه منذ عام 1950 فان تذبذب معدل نمو الناتج القومي الاجمالي قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً مما اعتبر ذلك دليلاً على ان الاقتصاد القومي قد أصبح اكثر استقراراً بمرور الوقت. وقد اوضحت الدراسات بان الاستهلاك يسير جنباً الى جنب مع الناتج القومي مما يشير الى ان الاستهلاك هو عامل استقرار<sup>(4)</sup>.

وهناك مسألة مهمة اخرى اختلفت عليها المدارس الفكرية الاقتصادية فيما بينها. فقد لوحظ ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والاستثمار. فالزيادة في معدلات الاستثمار كثيراً ما تكون مصاحبة لانخفاض نمو الانفاق الحكومي والعكس صحيح. ولكن ما سبب العلاقة العكسية؟ فالنقديون والكلاسيكيون الجدد يرون ان الاستثمار ممكن ان يكون اكثر استقراراً لولا الانفاق الحكومي الذي يؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد القومي. حيث يرى هؤلاء بان الانفاق الحكومي يؤدي الى رفع اسعار الفائدة مما يترتب عليه مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص، وهذا ما يعرف بمصطلح Crowding out effect. وعندما ينخفض الانفاق الحكومي فيما بعد فان خطط الاستثمار الخاص، التي كانت قد أجلت، سيتم تنفيذها، وهذا ما يتفق مع احصاءات الولايات المتحدة بـ كينز Crowding in effect.

أما الكينزيون الجدد وكذلك الكينزيون ما بعد الكينزية فقد أعطوا تفسيراً مخالفاً للعلاقة بين الانفاق الحكومي وبين الانفاق الاستثماري. كلهم سراج كينز.

## 2.12 الكينزيون الجدد (المعتدلون) <sup>(5)</sup> New Keynesians

يعود الفضل في ادراج مبادئ كينز في الاقتصاد الكلي ضمن التيار العام للاقتصاد الى (Samuelson) وآخرين، وذلك بعد دمجها مع مبادئ النيوكلاسيكية للاقتصاد الجزئي. الا انه لم يتفق جميع اتباع كينز على هذه التركيبة النيوكلاسيكية فانقسم الكينزيون الى مجموعتين: الاولى مجموعة الكينزيين الجدد (New Keynesians) والمجموعة الثانية هي مجموعة الكينزيين ما بعد الكينزية (Post Keynesians) فالبعض انكر كلاً من تفسيرات نموذج (IS - LM) لكينز، وكذلك الاقتصاد الجزئي المتعارف عليه، وستتناول ابتداء مدرسة الكينزيين الجدد، وبعدها نتناول مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية.

ظهرت مدرسة الكينزيين الجدد (New Keynesians) في نهاية السبعينيات وفي الثمانينات، وقد شكلت هذه المدرسة القسم الاكبر من مجموعة الكينزيين المعاصرين جميعاً. ويعتبر اعضاء هذه المدرسة معتدلون في آرائهم بالمقارنة مع اعضاء المدرسة الكينزية الاخرى، ولهذا يطلق عليهم البعض بالمعتدلين بالمقارنة مع اعضاء المدرسة الكينزية الاخرى التي يطلق عليها بالمتطرفين.

جميع كينزيين يرفضون نماذج كينز الراسية

وقد بنيت افكار مدرسة الكينزيين الجدد على فرضية التوقعات الرشيدة (التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد) لكن هذه المدرسة عارضت وتحذت الفكرة القائلة بان الاسواق تتوازن باستمرار (Markets Clear Continuously) بل انهم أكدوا بان الانتاج دون مستوى التشغيل الكامل، والبطالة طويلة الامد هي متصلة في نظام السوق الراسمالي، وان سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة الى تشجيع الطلب الكلي غالباً ما تكون ملائمة. وعليه وباستخدام الاقتصاد الجزئي فان الكينزيين الجدد يتوصلون الى استنتاجات تشبه تلك التي توصل اليها كينز، ولهذا أطلق عليهم الكينزيون الجدد.

هذا هو مفهوم الكينز

ان الفرق الاساسي بين الكينزيين الجدد وبين الكلاسيكيين الجدد ليس ههنا  
حول كيفية تشكل التوقعات، بل هو حول فرضية توازن للسوق الدائم ويؤكد  
الكينزيون الجدد بان الاجور والاسعار جامدة أو لزجة (Sticky) وانها تتحرك  
للاعلى بسهولة لكنها لا تتحرك للاسفل. واذا لم تتوازن الاسواق باستمرار وبسرعة  
فان النظام الاقتصادي سوف لن يحقق التشغيل الكامل، لذلك فان وظيفة وعمل  
السياسات لغرض دفع الاقتصاد نحو حالة التشغيل الكامل هو أمر مبرر في نظرهم  
حتى ولو كانت التوقعات تتشكل بعقلانية<sup>(6)</sup>.

وقد أعاد الكينزيون الجدد تركيز اهتمامهم على السؤال الكينزي التقليدي  
وهو لماذا يحدث الكساد؟. ان جوابهم هو: ان انخفاض مستوى الطلب الكلي ينتج  
عنه انخفاض في الناتج الحقيقي وتزايد مزمّن في البطالة، وذلك بسبب كون الاسعار  
والاجور الاسمية ليست مرنة باتجاه الاسفل. ان الكينزيين الجدد من امثال  
(Joseph Stiglitz) و (Oliver Blanchard) و (Stanley Fisher) و (Robert Gordon)  
واخرين قد قدموا العديد من التفسيرات الممكنة لعدم مرونة الاسعار  
والاجور نحو الاسفل ومنها<sup>(7)</sup>:

1. عقود العمل، الرسمية والضمنية: حيث يؤكد الكينزيون الجدد بان اتحاد نقابات  
العمال توقع عادةً عقود عمل طويلة الامد نسبياً، وتحتوي على زيادات اسمية  
في الاجور، ولهذا فان تخفيض الاجور ليس خياراً عندما يحدث الانخفاض في  
الطلب الكلي بشكل غير متوقع. وبدلاً من ذلك، فان المنشآت الانتاجية تقوم  
بتسريح العمال، حيث ان قيادات العمال تفضل التسريح لعدد من العمال على  
تخفيض الاجور لعدد كبير من العمال.

2. تكاليف الاعلان والدعاية (Menu Costs): هنا يؤكد البعض بان المنشآت  
تتحمل تكاليف عندما تقوم بتخفيض الاسعار. وعلى سبيل المثال فالمطاعم

تقوم بطبع قوائم جديدة لوجبات الطعام (New Menu) وتتحمل تكاليف الدعاية والاعلان عن الاسعار الجديدة وقد تعادل هذه التكاليف او تزيد على اي مكسب من تخفيض الاسعار الهادفة الى توسيع المبيعات. وهكذا عندما تكون تكاليف طبع قوائم الطعام مرتفعة فقد تتردد المنشآت في تخفيض الاسعار حتى وان واجهت المطاعم انخفاضاً في الطلب. وعليه فان مثل هذه الامور تساعد على جعل الاسعار غير مرنة. ومن الاسباب الاخرى لعدم مرونة الاسعار هو تطبيق اسلوب التسعير الاداري او ما يسمى (Markup Pricing). ويتضمن التسعير الاداري اضافة نسبة مئوية ثابتة الى التكاليف الانتاجية لتحديد السعر. كذلك في حالة كون المنشآت الانتاجية تعمل في سوق احتكار القلة (Oligopoly) فان المنشأة تخشى بان تخفيض اسعارها قد يدفع بقية الشركات الى تخفيض اسعارها بمعدلات اكبر. لهذا فعندما ينخفض الطلب الكلي في اقتصاد ما فان الاسعار قد تبقى ثابتة بينما ينخفض حجم الانتاج والتشغيل.

### رابط المدعوم بالانتاجية

3. اجور الكفاءة (Efficiency Wages) : ان اجر الكفاءة هو الاجر الذي يكون فوق مستوى الاجر التوازني، فعندما تكون تكلفة الاشراف على العمل (Supervising) والمراقبة (Monitoring) مرتفعة او عندما يكون معدل دوران العمل مرتفعاً فان المنشآت قد تجد بان اجور الكفاءة سوف تعمل على تخفيض تكلفة العمل لديها. ان المنشآت التي تدفع اجر الكفاءة سوف تكون مترددة في تخفيض الاجور استجابة لانخفاض الطلب الكلي، لان تخفيض الاجور سوف يشجع على ظاهرة التهرب من العمل والمسؤوليات، وربما ترك العمل، مما يؤدي الى تخفيض مستوى الانتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج للوحدة. وهكذا فان اجور الكفاءة قد تساهم في تقليل مرونة الاجور وزيادة البطالة الدورية.



4. نظرية الداخلين والخارجين من العمل كتفسير جمود الاجور: ان الداخلين (Insiders) هم العمال المستخدمون في المنشآت والذين يملكون بعض قوة السوق. والخارجون (Outsiders) هم العمال من غير المستخدمين في المنشآت والذين لا يستطيعون أو لا يرغبون منافسة العمال الحاليين، وقبولهم بأجور منخفضة للحصول على عمل. وعليه فان مثل هذه الظاهرة تساعد على جعل الاجور غير مرنة (لزجه) للأسفل في ظل وجود قصور في الطلب الكلي وبطالة دورية.

ونذكر لا بد منه ندرض علوم (سبباً اقتصادياً)

قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة<sup>(8)</sup>: يؤكد الكينزيون الجدد (المعتدلون) بأنه لا يتوقع من الاقتصاد الخاص ان يحقق التشغيل الكامل وذلك لان التغيرات في توقعات رجال الاعمال ينتج عنها ذبذبات وعدم استقرار في الاستثمارات. كما ان عدم كمال السوق (Imperfection) بدوره يؤدي الى تخفيض مرونة الاسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي. ولو ترك الاقتصاد القومي لوحده فانه قد يحقق استعادة التوازن أخيراً ولكن خطوات الاستعادة تأخذ وقتاً طويلاً للغاية.

ولهذا السبب يؤكد الكينزيون الجدد بان الادارة النشطة للطلب ضرورية. ومع نماذج أفضل واحصاءات أدق يمكن للسياسات ان تكون اكثر نجاحاً. وعلى صانعي السياسات ان يكونوا مستعدين للتدخل حينما يظهر الاقتصاد علامات الانكماش والتراجع.

وهناك مضمونان رئيسيان من مضامين السياسات التي تخرج من مدرسة الكينزيين الجدد وهما:

أولاً: حتى وان كان تشكل التوقعات عقلانياً، وان التغير في السياسات متوقعاً فان السياسات المالية والنقدية المطلوبة هي مبررة وذلك بسبب الفاصل الزمني الطويل

هي السياسات الاقتصادية

للتكيفات، والتي تتسبب من جراء الاجور والاسعار الجامدة، ويمكن تقليصها من خلال عمل السياسات.

ثانياً: ان عمل واثر السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) قد يقوّي ولا يلغي (كما يدعي الكلاسيكيون الجدد) عندما تكون السياسات متوقعة بشكل كامل. وذلك لان اثر السياسات يعزز الخطوات الخاصة المتخذة مسبقاً استناداً الى فكرة الكلاسيكيين الجدد.

### فرضيات

لهذا يؤكد الكينزيون الجدد على السياسات التي يمكن توقعها بسهولة ويقترحون بان تكون هناك قواعد لسياسات نشطة (Active Policy Rules).

### فرضيات الكينزيين الجدد

تستند وجهات نظر الكينزيين الجدد على مجموعة من الفرضيات<sup>(9)</sup>:

1. ان الثقة بين رجال الاعمال وبين المستهلكين من الممكن ان تكون متقلبة، وبالتالي فان الانفاق من الممكن ان يكون متقلباً هو الاخر، وهذا هو مصدر لعدم الاستقرار.

2. ان الكينزيين الجدد يولون عقود العمل أهمية، وان هذه تؤدي الى ابطاء سرعة تكيف موائمة الاسعار والاجور. وعندما تكون الموائمة بطيئة يكون هناك استجابة من جانب الناتج والتشغيل للسياسات <sup>الاصحاب</sup> والصدمة الخارجية. وفي الماضي كان معظم الكينزيين الجدد على استعداد للاعتماد كلية على السياسات المالية والنقدية لاصلاح امراض الاقتصاد الكلي. لكن معظمهم الآن يناصرون وسائل جانب العرض كمكمل لادارة الطلب التقليدية.

3. الكينزيون الجدد يعتبرون ان البطالة هي مشكلة أخطر من مشكلة التضخم، ولهذا فهم يولونها اهتماماً كبيراً في تطبيق سياساتهم.

تطبيقات ناجحة، ثم تطبيقات فاشلة لافكار الكينزيين الجدد<sup>(10)</sup>:

واجهت افكار الكينزيين الجدد تطبيقاً ناجحاً خلال الستينات، حيث انخفضت البطالة من 6.5 بالمائة الى 3.4 بالمائة، وارتفع معدل الانتاجية بمقدار 3.5 بالمائة في السنة في الولايات المتحدة الامريكية، ولم يكن التضخم في هذه الفترة يمثل مشكلة حتى جاءت حرب فيتنام.

لكن هذه الافكار واجهت تطبيقاً فاشلاً في السبعينات، فرغم ان هذه السياسة اثبتت نجاحها في ازالة البطالة الا ان التضخم أصبح هو المشكلة بانتهاء الستينات. فهل استطاع الاقتصاد الكينزي الاعتماد على الطلب الكلي لمعالجة التضخم؟ يبدو ان ذلك لم يكن ممكناً بدون حدوث الكساد. ان سياسة رفع معدلات الضرائب، والسياسة النقدية الانكماشية قد أثرت على التضخم ولكن بطريق غير مباشر وذلك من خلال حدوث الركود الاقتصادي الذي أدى الى انخفاض الطلب على العمل.

والمشكلة التي على اصحاب هذه المدرسة مواجهتها هي مشكلة التوقيت (Timing). حيث ان السياسات ليس لها أثر فوري على الاقتصاد القومي فان تنبؤاً دقيقاً يكون مطلوباً. لكن المستقبل لا يمكن التنبؤ به بدرجة عالية من التاكيد، وبالتالي فان السياسات تستظل غير ملائمة فيما يخص التوقيت، بحيث انها يمكن ان تضر اكثر مما تنفع. وحينما يتباطأ واضعوا السياسات في تطبيق سياساتهم فان الاقتصاد يكون قد استعاد وضعه عندما تكون السياسات النشطة قد بدأ مفعولها يظهر، وعندها تكون النتيجة هي التضخم.

### 3.12 الكينزيون ما بعد الكينزية (Post Keynesian) (11):

تعتبر مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية من اصغر المدارس من حيث عدد اتباعها بالمقارنة مع المدارس الاربعة الكبرى، ويسميه البعض بالكينزيين المتطرفين. ويدعي هؤلاء بانهم الورثة الحقيقيون لكينز. وان اسم (كينزي ما بعد الكينزية) قد اعطي الى مجموعات مختلفة من الاقتصاديين الذين ينظرون الى النظرية العامة لكينز، للاهام، لكنهم يرفضون المساعي لدفع افكار كينز الى الاطار الكلاسيكي، كما حدث مع التركيب النيوكلاسيكي. وانهم مهتمون بتطوير نظرية اقتصادية كلية ملائمة للسوق الرأسمالية المعاصرة مع اتجاهها القوي نحو تركيز القوة الاقتصادية في عدد قليل نسبياً من الشركات العملاقة. وان أبرز أعضاء المجموعة الاقتصادية هذه كانوا من (Cambridge) في إنجلترا، وهم كل من (Piero Sraffa) و (Nicolas Kaldor) و (Joan Robinson) و (Luigi Pasinetti) و (John Kenneth Galbraith) وآخرين من الولايات المتحدة الأمريكية. والعديد من هؤلاء الاقتصاديين استندوا على افكار الاقتصادي البولندي الشهير (Michael Kalecki) الذي عرض، في عام 1933، نظرية شبيهة بنظرية كينز في التشغيل، وذلك قبل نظرية كينز العامة (12).

ان أعضاء هذه المدرسة هم من أشد المعارضين للمدرسة النقدية (Monetarist School) وللمدرسة الكلاسيكية الجدد (New Classics) وهم يختلفون في اوجه عديدة ومهمة عن كل المدارس الاقتصادية الفكرية الاخرى. حيث انهم يرفضون كلياً محاولات احياء الاقتصاد الكلاسيكي وتطبيقه على الاقتصاد الكلي، على اعتبار أنها غير عملية وغير واقعية. وان النقطة الاساسية التي يختلفون عندها عن الآخرين هي، ما يعتبرونه اهمال، من قبل التفسيرات الكينزية لما بعد الحرب العالمية الثانية، لعناصر مهمة في افكار كينز الموجودة في

النظرية العامة له. ويذهبون أبعد الى انهم يسعون لتطوير رؤى نظرية جديدة لعمل  
انظمة معاصرة لراسمالية السوق، وهي اقتصادات بعيدة جداً، زمنياً وهيكلية عن  
النماذج التنافسية البسيطة التي تميز افكار الثورات المضادة الكلاسيكية (Classical  
(13) Counterrevolutions).

ان اقتصادي هذه المدرسة يشكلون مجموعات متباينة الاراء والمواقف اكثر  
من اي مدرسة أخرى. ففي مجموعة رئيسية نجد اقتصاديين مثل (Robert Clowen)  
وفي مجموعة ثانية والتي تتمركز في جامعة (Cambridge) انجلترا نجد (Jeoffrey  
Harcourt) و (Roy Harrod) و (Nicolas Kaldor) و (Joan Robinson). وهذه  
المجموعة ركزت كثيراً على ديناميكية تحقيق النمو الذي يضمن التشغيل الكامل،  
وأعطوا اهتماماً خاصاً الى الروابط التي تربط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.  
وهناك المجموعة الثالثة التي تضم (Paul Davidson) و (Hyman Minsky) و  
(Joh Kenneth Golbraith) والذين انصب اهتمامهم على عمل واداء اقتصاد  
السوق في العالم الواقعي وليس الرؤيا المثالية للسوق كما نجد لها لدى الاقتصاد  
الكلاسيكي الجديد (14).

الافكار الاساسية للكينزيين ما بعد الكينزية (15).

رغم ان افكار هؤلاء الاقتصاديين الذين ينتمون الى مدرسة كينزي ما بعد  
الكينزية متباينة فيما بينهم لكنه يمكن ان نتبين العديد من المبادئ الاساسية التي  
يتفق جميعهم عليها، ومن أبرز هذه الافكار ما يأتي:

1. ان الفكرة الاساسية لاعضاء هذه المدرسة جميعاً هي رفضهم لنظرية (Walras)  
بخصوص التوازن العام باعتبارها اساس الاقتصاد الجزئي (Micro-  
Foundation) لنظرية الاقتصاد الكلي، وهذا معناه انهم يرفضون الفكرة  
القائلة بانه عند وجود سوق المنافسة فان نظام السوق يصحح نفسه بنفسه

ويقود بشكل اوتوماتيكي الى الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية (بما فيها العمل). وبهذا فان فكرة اليد الخفية (Hidden Hand) هي مجرد وهم بالنسبة لهم، الامر الذي يفرض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

هذا طعن من نظرية التوقعات الكسيرة

2. يؤكد هؤلاء الاقتصاديون على عدم اليقين (Uncertainty) : الذي يسود

معظم النشاطات الاقتصادية، وان التوقعات تتشكل على اساس المعرفة غير المؤكدة، والتي لا يمكن اخضاعها الى حسابات الاحتمالات، وهذه تمثل ظاهرة اساسية في العالم الاقتصادي الذي نعيش فيه (وليس العالم المثالي الذي تفترضه نظرية التوازن العام). وعليه فان معظم القرارات يتم اتخاذها بواسطة الخبرة والبداهة، وهذا ينفي كون الاقتصاد يتجه نحو التوازن او نحو المعدل الطبيعي في الامد الطويل. وبالنسبة لهم فان عدم اليقين هذا ينفي فرضية التوقعات الرشيدة.

تفترض انه لا يمكن تحديد العرض والطلب فقط وهذا من تقييد التوازن بقرصنة وهذا غير صحيح

3. الاسعار الادارية (Administrative Pricing) : ان الاسعار لا تعكس

شروط الطلب الجارية. ذلك لان الاسعار تحددها الشركات الكبيرة، ولهذا فان فرضية وجود البائعين والمشتريين المستقلين لا تتفق مع حقيقة الامور. فالعالم الحقيقي تسيطر عليه الوحدات الانتاجية الكبيرة مما يجعل السوق اقرب الى سوق احتكار القلة وبالتالي فان الاسعار تحدد من قبل الشركات على اساس التكلفة زائداً هامش ربح (mark up pricing). ذلك لان هذه الشركات تمول استثماراتها بشكل رئيسي من خلال الارباح المحتجزة، ولتحقيق المستويات المرغوبة من الارباح ( وبالتالي تحقيق خططها الاستثمارية) فانها تقوم بتحديد الاسعار فوق مستوى التكاليف الجارية. لهذا فان الاسعار تعكس متطلبات المنشآت من الاموال لاغراض الاستثمار. وعندما ترتفع التكاليف فان المنشآت الانتاجية تزيد من اسعارها بما يزيد على تكاليفها وذلك للحفاظ على هامش ربحها.

ضريبة لمانع  
مطلبة

4. النقود متغير داخلي (Endogenous Money) : يعتبر هؤلاء الاقتصاديون بان خزين النقود هو بالاساس متغير داخلي في الاقتصاد وذلك على عكس ما يعتقد به كل من (Fisher) و (Friedman). ويتغير خزين النقود استجابة للتغيرات في مستوى الاجور، وان حاجة التجارة للنقود هي التي تحدد حجم عرض النقد. وبالنسبة اليهم فان التضخم النقدي يحدث بسبب الصراع على توزيع الدخل، فالزيادة في الاجور تسبب زيادة في تكاليف الانتاج، وهذا يخلق طلباً أكبر لدى المنشآت على راس المال التشغيلي لتمويل السلع غير المكتملة والمخزون والتي تزداد تكلفتها، الامر الذي يزيد من اقتراض الشركات وبالتالي زيادة عرض النقد. وعليه فان جذور التضخم تكمن في سلوك المؤسسات الرئيسية في الاقتصاد مثل نقابات العمل وكذلك الشركات الكبيرة، حيث لهاتين المؤسستين تأثير كبير وقوي على الاجور النقدية والاسعار.

5. التقلبات الدورية الكبيرة وعدم الاستقرار: يؤكد كينزيو ما بعد الكينزية بان الاقتصاد بطبيعته غير مستقر، والاستثمار يجب ان ينمو بالقدر المطلوب لكي يسمح للناتج القومي والانتاج بالنمو بمعدل مستقر. وبسبب موجات التضاؤم والتفاوت فان مثل هذا لا يحدث. وعندما تكون الاستثمارات أقل من المستوى المطلوب للحفاظ على معدل مستقر من النمو فان الاقتصاد يتراجع وتزايد البطالة.

6. الموقف من نظريات الانتاج والقيمة والتوزيع: طبقاً الى الاقتصادي (Sraffa) فان نمط الطلب لا يؤثر على نمط الاسعار، وبدلاً من ذلك يؤثر فقط على حجم الانتاج في كل صناعة. ويستنتج (Sraffa) بان مستوى الانتاج مستقل كلياً عن كيفية توزيعه بين الاجور والارباح. وقد قامت (Joan Robinson) وكذلك اعضاء آخرين من هذه المدرسة بتوسيع موضوعه (Sraffa)، حيث

أكدوا بان توزيع الدخل الفعلي بين الاجور والارباح سوف يعتمد على الصراع الطبقي، وعلى السياسات العامة (Public Policies) التي تغير التوزيع، وعلى معدل الاستثمار (المعدلات الاعلى من الاستثمار تزيد من حصة الارباح). وتؤكد (Robinson) <sup>كينزيه</sup> بانه من الممكن بل والمرغوب به للمجتمع ان يسيطر على توزيع الدخل. ولهذا فقد وصفت نفسها بانها "كينزية من الجناح اليساري" <sup>(16)</sup>.

7. الحاجة الى سياسة <sup>اقتصاديه</sup> ضبط <sup>توزيع</sup> الدخل (Incomes Policy) : ان الصراع الطبقي حول توزيع الدخل، وكذلك التسعير المستند على هامش الربح من قبل شركات احتكار القلة، يفرض الحاجة الى اتباع سياسة دائمة لتنظيم الدخل. ويتفق جميع هؤلاء الاقتصاديين التابعين لهذه المدرسة الفكرية على ان التضخم النقدي لا يمكن السيطرة عليه من خلال الوسائل التقليدية للسياسة النقدية والمالية. لانهم يعتبرون ان التضخم لا ينتج بالضرورة عن زيادة الطلب على السلع بل من الصراع على توزيع الدخل والانتاج. ولهذا السبب فانهم لا يسألون عما اذا كانت سياسة ضبط الدخل ضرورية أم لا وانما كيف يمكن جعل هذه السياسة تعمل بكفاءة وعدالة.

8. السيناريو الخاص بـ كينزي ما بعد الكينزية <sup>(17)</sup> : رغم ان اعضاء هذه المدرسة يترددون في استخدام نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي لكنهم مع ذلك يستخدمونه في تحليلاتهم ليوضحوا بان تخفيض الاجور من المحتمل ان يؤدي الى تخفيض الناتج. ذلك لان التخفيض الناجم عن تخفيض الاجور سوف يؤدي الى انتقال منحني الطلب الكلي الى الداخل، في نفس الوقت الذي يتحرك فيه منحني العرض الكلي الى الخارج.



الضرائب والرسوم كالمورد

ولهذا فان كينزي ما بعد الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية لاجراء الاقتصاد من حالة الركود الاقتصادي. كما انهم متشائمون بشأن تأثير التوقعات كما هو حالهم مع توازن السوق. وهم يعتقدون بان الاسواق لا تتوازن، لا في الامد القصير ولا في الامد الطويل، وان البطالة ظاهرة دائمية وان التدخل مطلوب. *عسكروا سياسياً ارفقتنا رب، مكي رقت به*

## هوامش الفصل الثاني عشر

(1) قارن: د. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاولى، 2005، ص 51.

(2) د. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، 1994، ص 745 - 747.

(3) نفس المرجع، ص 748.

(4) نفس المرجع، ص 748 - 749.

(5) - Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson . Estens, Income, Employment and Economic Growth., Seventh Edition, WW. Norton & Co., New York, London 1992 - PP 751 - 771.

- Also, Stanley L. Brue., op cit., Pp 487 - 490.

- Boys and Melvin, op. cit., PP 535 - 536.

وكذلك: د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 757 - 767.

(6) Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson, ibid PP 751 - 752.

(7) Stanley L. Brue., op. cit., PP 488 - 490.

وكذلك: Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson, op. cit., P 771.

(8) Boys and Melvin., op. cit., pp. 532 - 533.

(9) لمزيد من التفاصيل راجع:

د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 758.

(10) نفس المرجع، ص 760 - 761.

(11) قارن في ذلك:

- Boys and Melvin, op. cit., PP 400 – 402.
- Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson, op. cit., PP 772 – 795.
- Stanley L. Brue., op. cit., PP 484 – 487.

وكذلك د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 768 – 770.

(12) Stanley L. Brue., op. cit., PP 484 – 485.

(13) Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson, op. cit PP 772 – 773.

(14) Ibid., P 773.

(15)

قارن في ذلك:

- Wallace C. Peterson, op. cit., PP 774 – 781.

- Stanley L. Brue, op. cit., Pp 485 – 486.

- Boys and Melvin., op. cit., PP 536 – 537.

- د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 767 – 770.

(16) Stanley L. Brue., Op. cit., P 485.

(17) قارن: د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 770.

≡

1

11

11

≡

---

---

## الفصل الثالث عشر

# المدارس الاقتصادية الفكرية المعاصرة

المدرسة النقدية - (Monetarist School)

المدرسة الكلاسيكية الجديدة - (New Classical School)

كل ما هو مدرج  
في هذه الصفحة

Handwritten text, possibly a signature or initials, located in the lower right quadrant of the page.

## الفصل الثالث عشر

### 1.13 المدرسة النقدية<sup>(1)</sup> (Monetarist School)

1.1.13 مقدمة: واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات والافكار الكينزية، في أواخر الستينات وخلال السبعينات، مشكلات كبيرة وتحديات تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معاً، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation). ولم تستطع النظرية الكينزية تفسير هذه الظاهرة الجديدة، كما لم تنفع معها السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة، وعندما ظهر التحدي الكبير من المدرسة النقدية (أو مدرسة شيكاغو). وقد كان الاقتصادي الأمريكي المشهور ميلتون فريدمان (Milton Friedman) قد طور نظرية نقدية منذ الاربعينات، لكن افكاره لم تلق القبول الا بعد عدة عقود من السنين، أي في السبعينات. وقد كان هذا التحول في الراي حول أفكار المدرسة النقدية، في نظر البعض، نتيجة لقوة الحجج التي جاءت بها هذه المدرسة من جهة، وضعف الاداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينات من جهة اخرى، مما خلق بيئة مناسبة لتقبل افكاراً جديدة والتخلي عن الاقتصاد الكينزي. ويستخدم مصطلح النقدي (Monetarist) هنا للإشارة الى الاقتصاديين الذين يؤمنون بالفكرة الكلاسيكية التي تقول بان زيادة عرض النقد يقود بشكل أساسي الى زيادة الأسعار

وليس لزيادة الانتاج. ← لانهم يترفضون انه لو ساعد يكون دائماً عند مستوى التوظيف

وتجدر الإشارة الى ان مبادئ المدرسة النقدية، بشكل عام، تتلائم مع التقليد الواسع للكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة (Neoclassicism)، بل ويمكن القول بان وجهة نظر المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) ما هي الا شكل آخر من

الكلاسيكية المحدثة ويشار إليها بالكلاسيكية الجديدة (New Classicism). ويؤكد النقاد على دور النقود في تحديد المستوى التوازني للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسعار. وتعارض هذه المدرسة الافكار الكينزية حول ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن.

كلها لف ودرجات سيرر عدم  
استعمل، كالموسم (رغم صحت)

2.1.13 المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية<sup>(2)</sup>:

1. دور النقود: يؤكد النقاد على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسعار. فالتغيرات في عرض النقد، في نظرهم، لها اثار واسعة على الانفاق، من خلال كل من الاستثمار والاستهلاك. في حين ان الكينزيين افترضوا بان السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، وبالتالي فهي تؤثر على الانفاق الاستثماري. فالزيادة في عرض النقد، بالنسبة للنقدين، تدفع منحني الطلب الكلي الى الاعلى، من خلال الزيادة في الانفاق من قبل رجال الاعمال وقطاع العوائل، وبالتالي ترفع المستوى التوازني للنتائج الحقيقي<sup>(3)</sup>.

2. رفض الكينزية: ان الاقتصاد في نظر النقدين، يحقق التوازن بشكل آلي، مع تقلبات بسيطة، وان الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الانفاق. فالتغيرات في عرض النقد تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (Nominal) ولا تعمل من خلال اسعار الفائدة. كما ان السياسة المالية، في نظر النقدين، غير فعالة الا اذا تراكمت مع تغيرات في عرض النقد، وحتى في هذه الحالة فانها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة<sup>(3)</sup>.

3. سلوك أمثلي (Optimizing Behavior): يؤكد اقتصاديو المدرسة النقدية على المبدأ الكلاسيكي المحدث بان الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وان الوحدة



الاقتصادية الاساسية هي الفرد، ويتجمع الافراد لتحقيق منافع من التخصص والتبادل. والناس يتخذون خيارات عقلانية، وان المستهلكين والعمال والمنشآت يستجيبون للمحفزات المالية، الايجابية منها والسلبية.

4. الاسعار والاجور مقارنة لمثيلاتها التنافسية: ان الاسعار والاجور الفعلية تميل بشكل عام، ان تكون مقارنة لمثيلاتها التنافسية في الامد الطويل، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي. والمنافسة في النهاية، تولد منتجات جديدة وتكنولوجيا من شأنها ان تحطم الاحتكارات.

5. حكومة محدودة: ان الحكومة، في نظر النقديين، بطبيعتها غير كفوءة كوكيل لتحقيق الاهداف التي يمكن ان تتحقق من خلال التبادل فيما بين الافراد. فالمسؤولون الحكوميون لهم اهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاهات لا تخدم دافعي الضرائب.

### 3.1.13 السياسات الملائمة لدى النقديين<sup>(4)</sup> عدم تدخل الحكومة

ان النقديين لا يعتقدون بان الاقتصاد يخضع الى حالة عدم التوازن (disequilibrium)، والذي يتعين ان يتعادل بواسطة التدخل الحكومي، بل ان معظمهم يعتقدون بان الاقتصاد يميل نحو التوازن عند مستوى الناتج الحقيقي الكامن (Potential Real Income). ويعتقد النقديون ايضاً بأن التغيرات في السياسة النقدية (أو في السياسة المالية) لها تأثير قصير الامد فقط على الناتج الحقيقي، وفي الامد الطويل فانهم يتوقعون بان الناتج الحقيقي يكون في مستوى يتوافق ويتسق مع المعدل الطبيعي للبطالة. ونتيجة لذلك فان التأثير طويل الامد للتغير في عرض النقد ينعكس بشكل كامل في التغير في مستوى الاسعار. وان المحاولات لاستغلال التأثير قصير الامد للسياسة النقدية التوسعية ينتج عنها تضخم

لولي (Spiral) ، حيث تحصل زيادة مؤقتة في الناتج المحلي الاجمالي وبعدها ينخفض ويرجع الى مستوى الناتج الكامن ، بينما ترتفع الاسعار.

ولهذا يعتقد النقديون بان السياسة الحكومية تؤدي الى تفاقم اثار الدورة الاقتصادية التجارية، وخاصة بالنسبة لآثار السياسة النقدية. ولاثبات وجهة نظرهم فان النقديين يربطون بين التغيرات في نمو عرض النقد وبين تقلبات الدورة التجارية. ويشيرون الى ان الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد سريعاً يتبعها التوسع الاقتصادي والتضخم، وان الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد بطيئاً يتبعها فترة ركود اقتصادي. وان تجربة الولايات المتحدة الامريكية تبين بان معدل التضخم (الرقم القياسي لاسعار المستهلك) يبدو انه يتبع التغيرات الحاصلة في عرض النقد، مع وجود فاصل زمني (time lag) مقداره سنة أو سنتان. الا ان الصلات بين نمو عرض النقد وبين التضخم، وكذلك بين نمو عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي ليست تامة، باي شكل من الاشكال. ففي بعض الاحيان تكون الصلة واضحة وفي احيان اخرى تكون غير واضحة، ولهذا من الصعوبة بمكان التنبؤ بتأثير التغير المعين في السياسة النقدية على الاسعار او على الناتج الحقيقي.

ولهذا يفضل النقديون السياسة النقدية غير النشطة (nonactivist)، لانهم يعتقدون بان محاولات الحكومة لتحسين وضع الاقتصاد من خلال استخدام السياسات النقدية والسياسات المالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض، غالباً ما يجعل الامور اكثر سوءاً. ويعود السبب في ذلك الى ان السياسة الاقتصادية القوية والفعالة تعمل مع فاصل زمني طويل. ويتعين على صانعي السياسات ان يعترفوا بان هناك مشكلة بخصوص الفاصل الزمني، ولذلك عليهم ان يرسموا سياسة ملائمة.

وبسبب هذا الفاصل الزمني الطويل في تأثير السياسات النقدية والمالية، يؤكد النقديون بان على صانعي السياسات ان يضعوا السياسة التي يردونها وذلك بموجب قواعد (Rules) التي لا تتغير من شهر الى آخر أو من سنة الى اخرى. والسؤال هنا هو ما هي هذه القواعد؟ والجواب لدى النقديين هو ان القاعدة الخاصة بالسياسة المالية قد تكون تحقيق التوازن في الميزانية سنوياً، والقاعدة بشأن السياسة النقدية قد تكون استهداف نمو عرض النقد بمعدل معين خلال فترة زمنية معينة.

الخلاصة: يمكن تلخيص أبرز النقاط لدى المدرسة النقدية بخصوص السياسات بما يأتي:

1. يؤكد النقديون على الدور الذي تلعبه التغيرات في عرض النقد في تحديد الناتج الحقيقي التوازني ومستوى الاسعار.
2. لا يعتقد النقديون بان الاقتصاد ينحصر الى حالة عدم التوازن في سوق العمل وسوق السلع، أو ان الحكومة يجب ان تلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد.
3. حيث ان تأثير السياسة الاقتصادية يعمل بفاصل زمني طويل ومتغير، فان المحاولات من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد تجعل الامور اسوأ .
4. يعتقد النقديون بان القواعد الرسمية يجب ان تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية.

#### تقييم سياسة النقديين

لقد سيطرت افكار المدرسة النقدية وانتشرت في أواخر الستينات وخلال السبعينات، بعد فشل السياسات والافكار الكينزية في تحليل الواقع الاقتصادي خلال الحقبة المذكورة، وفي وضع الحلول الناجعة للمشكلات. وقد حاول

المدافعون عن أفكار هذه المدرسة اقناع الناس والمسؤولين وكذلك المنتجين بان نظام السوق التنافسي ينتج عنه قدر كبير من الحرية الاقتصادية اذا لم تتدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وبالتالي يتحقق قدر كبير من الرفاهية. وقد استفادت الشركات من قبول هذه الافكار، حيث اكدت هذه المدرسة على ان الضرائب يجب ان تستخدم لتوفير العوائد للدولة وليس لاعادة توزيع الدخل. ولهذا فقد خدمت هذه المدرسة بشكل رئيسي اصحاب الدخل العالية. الا ان مجموعات الافراد الذين يعتمدون على الحكومة في الحصول على الاعانات وفرص العمل قد خسروا، بسبب سياسات هذه المدرسة، والمدرسة بشكل عام خدمت أهداف الافكار السياسية المحافظة في الولايات المتحدة الامريكية<sup>(6)</sup>.

ورغم ان المدرسة النقدية تهاجم كلاً من العلاقات الاساسية في تحليلات الدخل الانفاق الكينزية وكذلك الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات المطلوبة، الا انها تقبل الاطار الاساسي للتحليلات المذكورة، بما فيها الدور الذي يلعبه الطلب الكلي في تحديد الانتاج والتشغيل ومستوى الاسعار في الامد القصير<sup>(7)</sup>.

وفي معرض النقد لافكار المدرسة النقدية يمكن القول بان النتائج قصيرة الامد لتجربة ادارة (Reagan) في الولايات المتحدة الامريكية مع الافكار النقدية لم تكن نصراً لافكار المدرسة المذكورة. فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقد قد دفع الاقتصاد نحو الركود، ورفع معدلات البطالة الى أعلى مستوى لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكالعادة فان الركود ساعد على تخفيض هذه التضخم بشكل كبير، حيث انخفض المعدل من 13.5 بالمائة في 1980 الى 3.8 بالمائة في 1982. ويشار في هذا الصدد الى ان العيب الخطير في تجربة ادارة (Reagan) مع الافكار النقدية كان فشل اسعار الفائدة، وخاصة اسعار الفائدة الحقيقية، للاستجابة لحالة الركود الاقتصادي. ان مثل هذا التطور لم ينسجم مع السيناريو النقدي ولم

يكن من الممكن تفسيره من قبل الاقتصاديين النقديين. فقد بدأت اسعار الفائدة الحقيقية بالازدياد المضطرد لتصل الى مستويات لم تصلها طوال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية<sup>(4)</sup>. وعليه فان المدرسة النقدية قد خسرت الكثير من التأييد لها خلال الثمانينات والتسعينات.

وتجدر الاشارة الى ان أي ادارة أمريكية لم تلتزم بافكار المدرسة النقدية كما التزمت ادارة الرئيس الامريكى (Ronald Reagan). فالبرنامج الاساسي للادارة المذكورة (A program for Economic Recovery) كان صريحاً في تبنيه للسياسة النقدية الانكماشية كعنصر رئيس في الانتعاش الاقتصادي. حيث دعى البرنامج الى تخفيض معدل النمو في عرض النقد والائتمان الى نصف ما كان عليه في 1980.

### 4.1.13 ابرز مساهمات فريدمان<sup>(5)</sup>

كانت بداية التطور الحديث للمدرسة النقدية للاقتصاد مع مجيء فريدمان الى جامعة شيكاغو عام 1946. ومع مجيء (George Stigler) الى الجامعة المذكورة في 1948 أسساً معاً هوية للمدرسة المذكورة. لكن فريدمان يعتبر هو المؤسس الرئيسي للمدرسة وللأفكار النقدية التي ارتبطت باسمه. ويعتبر فريدمان أيضاً من أكثر الاقتصاديين المعروفين بأرائهم حول دور النقود في الاقتصاد.

ان أبرز مساهمات فريدمان الفكرية تركزت في المجالات الآتية:

#### 1. دالة الاستهلاك (Consumption Function) *هذه انت بعد نظرية موديجلياني (نظرية دورة حياة)*

نشر فريدمان، في عام 1957، كتابه (نظرية دالة الاستهلاك) والتي اشار فيها بان دالة الاستهلاك الكينزية مبسطة جداً. وطبقاً الى فريدمان فان الاستهلاك العائلي يتحدد من خلال الدخل الدائم (Permanent Income) وليس الدخل

الجاري (Current)، حيث يعرف الدخل الدائم بان معدل الدخل الذي يتوقع الافراد استلامه خلال فترة من السنين، وان الافراد يحاولون الحفاظ على مستوى معين من المعيشة من سنة الى اخرى. ان مضمون نظريته هي ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) هو في الواقع اصغر مما تقترحه نظرية كينز، وهذا يعني ان مضاعف الاستثمار يكون أصغر مما توقعه كينز، وبذلك فان عدم الاستقرار في الاقتصاد مبالغ فيه في نظر فريدمان.

## 2. الطلب على النقود (Demand for Money)

ينظر فريدمان للطلب على النقود على انه طلب على الارصدة النقدية (Money Balances). فالافراد يطلبون الارصدة النقدية لانها تعطيهم منفعة. ويؤكد فريدمان بان الطلب على النقود يتحدد بثلاثة عوامل: (أ) اجمالي الثروة و (ب) تكلفة الاحتفاظ بالارصدة النقدية و (ج) تفضيلات الافراد (Preferences).  
أ- إجمالي الثروة (Total Wealth): ان الطلب على النقود يتغير طردياً مع تغير إجمالي ثروة الفرد (أي من زيادة الدخل الدائم).

ب- تكلفة الاحتفاظ بالنقود (Cost of Holding Money): يتغير الطلب على النقود عكسياً مع تغير تكلفة الاحتفاظ بالنقود، فكلما تزداد تكلفة الاحتفاظ بالنقود كلما ينخفض الطلب على النقود. وتتغير تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة مع تغير سعر الفائدة، ومعدل التضخم المتوقع، ومع تغير مستوى الاسعار. ان أحد التكاليف الناجمة عن الاحتفاظ بالنقود هو سعر الفائدة المضحى به، من جراء عدم الاحتفاظ بشكل آخر من اشكال الثروة. ففي حالة ازدياد عوائد الاسهم والسندات فان تكلفة الفرصة للاحتفاظ بالنقود ترتفع، وبذلك يقل الطلب على النقود. وبشكل عام فان كمية الطلب على النقود ليست حساسة للتغيرات في سعر الفائدة.

ومن عناصر التكاليف الاخرى للاحتفاظ بالنقود هو معدل التضخم المتوقع، ويمثل هذا تكلفة الفرصة لعوائد راس المال المضحي بها بسبب ارتفاع قيمتها. فكلما ترتفع معدلات التضخم المتوقعة كلما ترتفع احتمالات العوائد الراسمالية، وهذا يزيد من تكلفة الاحتفاظ بالنقود. لهذا فان طلب الافراد على الارصدة النقدية ينخفض عندما يتوقعون ارتفاع معدلات التضخم.

والتكلفة الاخيرة للاحتفاظ بالنقود ترتبط بمستوى الاسعار (بمعزل عن تأثير معدل التضخم المتوقع). فكلما يرتفع مستوى الاسعار كلما تنخفض تكلفة الاحتفاظ بالنقود (لان كل وحدة نقد يحتفظ بها سوف تشتري كمية اقل من السلع). فالارتفاع في مستوى الاسعار يؤدي الى زيادة نسبية في كمية الطلب على النقود.

ج- التفضيلات (Preferences): يؤكد فريدمان بان هذه التفضيلات تبقى ثابتة نسبياً عبر فترة من الزمن.

والخلاصة: يقول فريدمان بان كمية الطلب على النقود تتغير طردياً مع الدخل الحقيقي ومستوى الاسعار، وعكسياً مع معدل التضخم المتوقع، ولا تتغير كثيراً مع التغيرات في سعر الفائدة.

### 3. نظرية كمية النقود الحديثة (The Modern Quantity Theory of Money)

طبقاً الى فريدمان فان الطلب على النقود مستقر نسبياً في الامد القصير. اما في الامد الطويل فان الزيادة في عرض النقد سوف تؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي يزداد الطلب على النقود لان المجتمع يرغب في الاحتفاظ بكميات اكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت اسعارها. وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من النقود، ولكن عند مستويات أعلى من الاسعار.

ان النظرية الحديثة لكمية النقود، طبقاً الى فريدمان، لا تفترض ثبات سرعة تداول النقود (Velocity of Circulation)، كما فعلت النظرية القديمة، بل تفترض بان الطلب على النقود مستقر بشكل كبير. والتضخم النقدي كما، يؤكد فريدمان، بانه دائماً ظاهرة نقدية، وينتج عن زيادة سريعة في كمية النقود. ويشير فريدمان بان مثل هذا الاستنتاج تؤكده الشواهد التجريبية.

#### 4. منحني فيليبس طويل الامد (The Long – run Vertical Phillips Curve)

يقول فريدمان بان هناك تفريقاً بين المعدل الطبيعي والمعدل الفعلي للبطالة. فالمعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل الذي يتساوى عنده المعدل الفعلي للتضخم والمعدل المتوقع للتضخم. وفي الامد الطويل، يرى فريدمان، بان منحني فيليبس يصبح عمودياً، مبنياً بانه عند عدد من معدلات التضخم تكون هذه المعدلات متوافقة مع المعدل الطبيعي للبطالة.

#### 5. الليبرالية الاقتصادية (Economic Liberalism) دعاه دعه عن

يعتبر فريدمان نفسه اقتصادياً ليبرالياً. وهو المفهوم الذي ارتبط بالاقتصاديين الكلاسيك الذين أكدوا على أهمية الحرية الاقتصادية. ويؤكد فريدمان بان نظام السوق الحر يحمي، ليس فقط الحرية الاقتصادية ولكن ايضاً الحرية السياسية.

#### 2.13 مدرسة الكلاسيكيين الجدد<sup>(8)</sup> (New Classical School) دعاه دعه عن

1.2.13 مقدمة: ظهرت خلال السبعينات أفكار بديلة عن الافكار الكينزية وافكار المدرسة النقدية، وهي مدرسة الكلاسيكيين الجدد. وهي بمثابة استجابة للمشكلات المتعلقة بمواجهة اهداف السياسة الاقتصادية في السبعينات. والاقتصاد الكلاسيكي الجديد يفرض بشكل اساسي المقاربة الكينزية وفلسفتها، ويتجه الى



المدرسة الكلاسيكية لاستلهاام الافكار منها، رغم ان هذه المدرسة قد بنيت على الارضية التي أسسها فريدمان والنقديون. ورغم ان المدرسة الكلاسيكية الجديدة لم يكن لها تأثير على الاقتصاد الكلي وعلى الاقتصاد عموماً حتى منتصف السبعينات، او ما بعدها، لكن جذورها تعود الى عام 1961 عندما كتب البرفسور (John F. Muth) مقالة طور فيها ما يعرف الآن بالفكرة الاساسية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وهي نظرية التوقعات الرشيدة (Rational Expectations). وفي البداية استخدمت النظرية لتفسير سلوك الاسواق المالية، لكنه بعدها تم استخدامها في النظرية الاقتصادية الكلية. وكان العنصر الرئيسي في تطوير هذه النظرية هو (Robert Lucas) من جامعة شيكاغو، الى جانب آخرين ساهموا في تطوير افكار هذه المدرسة ومنهم (Thomas Sargent) و (Neil Wallace) و (Robert Barro) وآخرين.

وقد شككت مدرسة الكلاسيكيين الجدد ببعض فرضيات الاقتصاد الكينزي، حيث اكدت بان الاجور مرنة (flexible) بينما يفترض، الكينزيون التقليديون وكذلك الكينزيون الجدد بان الاجور يمكن ان تكون ثابتة (fixed) في الامد القصير. كما انها لا تفترض بان الافراد يعرفون كل شيء مما يحدث حولهم، كما تفترض المدرسة الكلاسيكية التقليدية، وان الافراد يرتكبون الاخطاء لان توقعاتهم حول الاسعار او المتغيرات الاخرى تختلف عن الواقع المستقبلي<sup>(9)</sup>.

وتعتبر تحليلات هذه المدرسة كلاسيكية لانها تفترض بان مرونة الاجور والاسعار تعيد الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل ومستوى الانتاج الكامن (Potential Output)، والتحليلات جديدة لانها تفترض بان مرونة الاجور والاسعار تقريباً فورية (instantaneous). فمهما كان مستوى البطالة الظاهر فيجب ان يكون هذا هو المعدل الطبيعي للبطالة.

## 2.2.13 الافكار الاساسية لمدرسة الكلاسيكيين الجدد

يستند الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على فكرتين نظريتين اساسيتين:

1. نظرية التوقعات الرشيدة (Theory of Rational Expectations) .

2. نظرية توازن السوق المستمر ( Theory of Continuous Market Clearing ) .

فالتوقعات الرشيدة هي العنصر الجديد، لكن الفكرة الاقدم هي فكرة توازن السوق المستمر، وهي الفرضية الاساسية للاقتصاد الكلاسيكي والتي تعطي المدرسة الكلاسيكية الجديدة مضامين واسعة.

1. نظرية التوقعات الرشيدة<sup>(10)</sup>:

ان نقطة البداية المنطقية هي تحليل الدور الذي تلعبه التوقعات في الاقتصاد: فالتوقعات مهمة لاسباب ثلاثة رئيسية:

أ. ان التوقعات لها علاقة بالافكار التي تتعلق بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالاسعار والانتاج والتشغيل.

ب. ان هذه الافكار تؤثر وبقوة على ما يحدث اليوم.

ج. ان التوقعات لها علاقة حاسمة باحدى الافكار المستخدمة في التحليل الاقتصادي وهي فكرة التوازن.

والسؤال المهم هنا هو كيف تشكل التوقعات؟ ان مثل هذا السؤال هو من اصعب المشكلات في الاقتصاد. وهناك مقاربتان بديلتان لهذا المفهوم:

الاولى: تخص التوقعات المعدلة (Adaptive Expectations) ، وتعني ان التوقعات تتحدد على اساس التجربة القريبة أو الحديثة. ويمكن قياس التوقعات المعدلة من

خلال احتساب معدل موزون للتغيرات الماضية في احد المتغيرات (مثل الرقم القياسي لاسعار المستهلك) والتي تكون فيها البيانات الحديثة تحمل الوزن الاكبر. والتوقعات المشككة بهذه الطريقة مرتبطة بالسلوك السابق، لكن مثل هذا السلوك يمكن ان يتغير. فالنظريات السابقة افترضت بان الافراد يشكلون توقعاتهم المعدلة، اي ان توقعاتهم مستندة على تجربتهم السابقة فقط.

الثانية: تخص التوقعات الرشيدة، والتي تأخذ مقارنة مختلفة، فهي تستند على الفرضية الاساسية في الاقتصاد الكلاسيكي وهي العقلانية الفردية. والعقلانية في سياق الاقتصاد الكلاسيكي تعني التعظيم (Maximization) أو السلوك الامثلي (Optimizing). فالمستهلك يعظم منفعته من استهلاكه للسلع والخدمات، والمنتهج يعظم ارباحه، والعامل يعظم أجره الحقيقي.

وعند تشكيل توقعاتهم فان الافراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة ويستخدمونها بكفاءة، والافراد لديهم معرفة عن النموذج الاقتصادي المناسب الذي يستخدمه صانعوا السياسات في صنع قراراتهم، وهذا يعني ان الافرد على علم بهكيل الاقتصاد. ويذهب منظروا التوقعات الرشيدة ابعد من ذلك حيث يقولون بان الافراد يتعلمون، ليس فقط كيف تتحرك المتغيرات الاقتصادية في علاقاتها مع بعضها، وانما أيضاً كيف تكون ردود افعال صانعي السياسات للتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية. ورغم ان فكرة التوقعات الرشيدة لم تكن جديدة، لكن (Lucas) هو الذي طور مضامينها للنظرية الاقتصادية الكلية وللسياسة الاقتصادية. ويؤكد (Lucas) بان المشتركين في السوق يتأملون في أخطائهم السابقة ويعالجون وينجحون في إزالة كل مظاهر الانتظام في الاخطاء الحاصلة في تنبؤاتهم للتغيرات التي تحصل في مستوى الاسعار مستقبلاً<sup>(11)</sup>. وتلعب

فرضية التوقعات الرشيدة دوراً مهماً في التحليلات لأنها تعني ان الحكومة لا تستطيع استخدام السياسة المالية أو السياسة النقدية وبشكل منتظم لخداع الناس.

وعلى سبيل المثال لنفرض ان الحكومة تقوم باستخدام سياسة نقدية توسعية مما يدفع الاسعار الى الارتفاع وهذا يدفع الاقتصاد نحو حالة التشغيل الكامل. فاذا كان التغيير في السياسة النقدية غير متوقعاً فان العمال لم يتوقعوا مثل هذا الارتفاع في الاسعار، وسوف يكونون قد وافقوا على اجور نقدية منخفضة. أما الشركات فان تكلفة العمل ستكون لديهم منخفضة مؤقتاً وسوف يقدمون على توسيع انتاجهم. وهكذا فان السياسة النقدية التوسعية قد سببت زيادة غير متوقعة في الانتاج والتشغيل فوق مستوى التشغيل الكامل، او فوق المعدل الطبيعي للبطالة.

الا انه اذا كان لكل فرد توقعاته الرشيدة فسوف يعرف بشكل سريع توجهات الحكومة، وعند التفاوض على الاجور سوف يعرف كل واحد منهم بان عرض النقد قد توسع وان الاسعار ارتفعت، ولهذا فان الاتفاق على الاجور النقدية سوف يعكس هذه النتيجة، وان الاجور الحقيقية سوف تكون عند مستوى التوازن مرة أخرى.

## 2. نظرية توازن السوق المستمر:

ان هذه النظرية تمثل الفكرة الثانية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. ان هذه النظرية تجمع بين نظرية (Walras) للتوازن العام وبين النظرية الحديثة للاسواق الكفوءة (efficient). ان نظرية الاسواق الكفوءة تتعلق بالاسعار والتوازن في الاسواق المالية واسواق السلع، والتي توصف بأسواق المزاد (Auction) وهي الاسواق التي يتم التوصل عبرها الى اسعار التوازن. وان ما فعله (Walras) هو تطوير نموذج رياضي لتبيان كيفية تحقيق التوازن العام في الاسواق التنافسية بحيث

تكون جميع الاسعار توازنية في آن واحد، وعليه فان نموذج التوازن العام بالضرورة يتضمن التشغيل الكامل.

نصبت في دة بهل

### 3.2.13. مضامين السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد

ان الاستنتاج الاساسي الخاص بسياسات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد هو انه ليس هناك سياسة تطبقها الحكومة يمكن ان تكون ناجحة اذا كانت التوقعات تشكل عقلاً. والسبب في ذلك هو ان الافراد أو الوكلاء الاقتصاديون (Economic Agents) يتوقعون بان نتائج السياسات تغير من سلوكهم، ولهذا فانها تقوض التأثير المقصود من السياسات. وعليه فان الاستنتاج الاول هو ان عرض العمل ومستوى الانتاج سيكونان متسقين مع الانتاج والتشغيل المحددة بموجب المعدل الطبيعي للبطالة. والاستنتاج الثاني، وهو الاستنتاج الثوري الحقيقي للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، هو انه اذا كان هدف السياسة الاقتصادية الكلية هو التأثير على مستوى الانتاج (والتشغيل) فسوف تعمل فقط في حالة كونها غير متوقعة.

والخلاصة، فان النظرية الكلاسيكية الجديدة تستنتج بان الحكومة يجب ان لا تحاول تطبيق اية اجراءات مضادة للدورة التجارية للسيطرة على الانتاج او التشغيل. وعليه فان اية سياسة كلية تحاول تنعيم (fine tune) الاقتصاد سوف لن تفشل فحسب، بل تجلب الشيء نفسه الذي تهدف لتصحيحه، وهو تقلبات الانتاج والتشغيل. وان هذا هو الاستنتاج الاساسي الذي يُستخلص من نظرية التوقعات الرشيدة. ان فكرة عدم فاعلية السياسة هي المضمون الالم الذي نحصل عليه من الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. ان دور الحكومة في نظر هذه المدرسة هو السيطرة على مستوى الاسعار وتأمين زيادة الانتاج والسيطرة على السياسة النقدية لضبط

التضخم. وعلى الحكومة ايضاً ان تعلن عن سياستها مقدماً وبدقة بحيث تسمح  
للافراد ان يتوقعوا تلك السياسات وبالتالي يستطيعون تحديد الاجور والاسعار  
التي تتلائم مع مستوى التشغيل الكامل.

والمضمون الآخر للاقتصاد الكلاسيكي الجديد يخص تكاليف البطالة  
الناجمة عن محاولات تخفيض معدل التضخم. ان الفكرة الصميمية للاقتصاد  
الكلاسيكي الجديد هي ان اي سياسة متوقعة سوف لن يكون لها أي اثر على  
الانتاج الحقيقي والتشغيل. وهذا معناه ان السياسة المضادة للتضخم سوف تكون  
اكثر فعالة، وتتضمن تكاليف أقل بالنسبة للانتاج الضائع والبطالة الاكبر، اذا كانت  
تلك السياسة متوقعة. واذا كانت السياسة الحكومية التي تهدف لتقليص التضخم  
من خلال تقليص عرض النقد، معلنة، واذا كان صانعو السياسات يتمتعون  
بمصداقية، فان توقعات الافراد حول التضخم سوف تتكيف بسرعة للاسفل، وان  
التضخم يمكن ان ينخفض بأدنى تكلفة بالنسبة للبطالة.

#### 4.2.13 التوقعات لدى كينز ولدى الكلاسيكيين الجدد<sup>(12)</sup>

ان كلاً من نظرية كينز والاقتصاد الكلاسيكي الجديد تعطي التوقعات دوراً  
في تفسير كيفية عمل الاقتصاد، لكنهما يختلفان بشكل كبير بالنسبة الى:

1. اداء الاقتصاد الذي يتأثر بشكل كبير بالتوقعات.

2. العملية التي يتم بواسطتها تشكيل التوقعات.

ففي الاقتصاد الكلاسيكي الجديد فان الدور الاستراتيجي الذي تلعبه  
التوقعات هو انها تلغي أي احتمال لأي عمل لسياسة فعالة من قبل الحكومة. وفي  
التحليل الكينزي فان التوقعات تلعب دوراً مختلفاً، اذا ان توجه التوقعات ليس نحو

السياسة العامة (public policy) بل نحو الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص في الاقتصاد. فالانفاق الاستثماري متقلب لان تقديرات العوائد المستقبلية للاصول الراسمالية تستند على التوقعات والتي بطبيعتها متجذرة في عدم اليقين (uncertainty).

ان منظري الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، كما هو الحال مع النقديين، يعزون عدم الاستقرار في الاقتصاد الى السياسات الحكومية الخاطئة. والكينزيون من جهة اخرى، يقولون بان عدم الاستقرار متجذر في الطبيعة الاساسية لاقتصاد السوق، لان القرارات الخاصة بالاستثمار تستند على التوقعات والتي هي سريعة التغير.

والنقطة الاخرى التي تخص عملية تشكيل التوقعات في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد هي ان التوقعات تتشكل على اساس عقلاني، حيث يقوم الافراد باستخدام جميع المعلومات المتوفرة من أجل الوصول الى افضل رأي (Judgement) حول المستقبل. اما كينز فيقول بان المعرفة، التي يستند اليها القرار الاستثماري، هي معرفة ليست مؤكدة، بمعنى انه ليس هناك قاعدة علمية لاي احتمالية قابلة للقياس. وطبقاً الى كينز فاننا نقوم بتشكيل توقعاتنا استناداً الى أحد المبادئ الآتية:

1. نفترض بان الحاضر هو دليل للمستقبل بدلاً من اي تجربة ماضية.  
2. نفترض بان الوضع القائم الذي تعكسه الاسعار الحالية والانتاج يمثل خلاصة صحيحة للأفاق المستقبلية.

3. ولعدم ثقتنا برأينا نلجأ الى رأي الاغلبية.

وعليه فان الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والكينزية على طرفي نقيض بالنسبة للتوقعات، أيهما الصحيح؟ ولسوء الحظ فاننا لا نعرف، وهناك حاجة لبحوث تجريبية بهذا الخصوص.

### 5.2.13. تقييم الافكار الكلاسيكية الجديدة<sup>(14)</sup>

يعتبر البعض ان للافكار الكلاسيكية الجديدة جاذبية معينة، لانها تربط التوقعات بالأفكار الكلاسيكية التقليدية الخاصة بالسلوك العقلاني، وبذلك تربط الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي. الا انه كنظرية قادرة على تفسير سلوك العالم الواقعي لاقتصادات السوق المعقدة فان الاقتصاد الكلاسيكي الجديد له محددات جدية. ويشير المتقدون الى ما يأتي:

اولاً: ان نقطة الضعف الاساسية هي فرضية توازن السوق المستمر. وفي الواقع فان هذه ليست اكثر من اعادة طرح الفكرة الكلاسيكية القديمة القائلة بان الاسواق تسودها شروط المنافسة التامة، وبان الاسعار (والاجور) مرنة، وان المعلومات كاملة، وان الحركة في السوق هي دائماً نحو التوازن في الاسعار والكميات المخططة. ويجب ان نتذكر بان فرضية توازن السوق المستمر هي مجرد فرضية. فالواقع يختلف عن هذا التصور. فمعظم الاسواق لا يتحقق فيها التوازن من خلال البائعين والمشتريين، ومعظم الاسواق هي التي يكون فيها البائعون هم محددين للاسعار (Price Makers)، سواء اسعار السلع أو اسعار العمل. وان الاسعار والاجور لا تتحدد، بالضرورة، لتحقيق التوازن في الاسواق في الامد القصير. ان الاثر العملي لتحديد السعر هو لعزل الاسعار والاجور، لدرجة كبيرة، عن التحركات في الطلب، وهذا يقود الى تكيفات في الانتاج والتشغيل عند حدوث مثل هذه التحركات. ان هذا يناقض الافكار الكلاسيكية الجديدة التي تقول بان تكيفات الاسعار النسبية تحدث بشكل فوري استجابة للتغيرات في الطلب والعرض في بعض الاسواق.

ثانياً: الانتقاد الثاني يخص التوقعات الرشيدة، فهناك قصور جدية في هذه الفرضية، احدى هذه القصور هي انها تتطلب بان يعرف الافراد الكثير عن كيفية عمل



الاقتصاد وعن أهمية المعلومات المتولدة. كيف نتوقع ان يكون للافراد المعرفة الضرورية لتشكيل التوقعات الرشيدة. الصعوبة تكمن في ان العلاقات الاقتصادية يمكن ان تتغير وانها بالفعل تتغير وبطرق ليست متوقعة احياناً. ويشار أيضاً هنا الانتقاد بشأن التوقعات الرشيدة، من ان الافراد يستخدمون كل المعلومات بشكل كفاء ويضمنونها بتوقعاتهم، ان هذا يتجاهل حقيقة ان المعلومات ليست سلعة مجانية، بل انها مكلفة، اضافة الى ذلك هناك الانتقاد الذي يقول بان تشكيل التوقعات الرشيدة هو عملية سايكولوجية متجذرة في العادات المشتقة من التجارب المتكررة. ان سلوك الافراد متجذر في الماضي، وان التوقعات مشتقة من تجارب الماضي. لكن الظروف تتغير، وان الافراد قادرون على التعلم وعلى تغيير مواقفهم وعقائدهم بما فيها التوقعات عن المستقبل. ولا يستطيع الفرد ان يفترض بان التوقعات تتعدل بما فيه الكفاية لتأخذ في الاعتبار العناصر الجديدة في كل حالة.

ويشار انه حتى الاقتصاديين المتعاطفين مع المدرسة الكلاسيكية الجديدة ينظرون الى الاحداث خلال الثمانينات بانها تمثل هزيمة لهذه المقاربة. فقد أعلن (Martin Feldstein) رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الامريكي (Reagan) بان الركود الحاد لم يؤيد او يدعم الصيغة المتطرفة لفكرة التوقعات الرشيدة التي تقول بان السياسة النقدية الانكماشية يمكن ان تخفض التضخم دون ان تؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي أو تزيد من البطالة.

ويقال أيضاً في هذا الصدد، بان ما اعطى المصادقية لحياء الافكار الكلاسيكية هو الفشل المزعوم للسياسات الاقتصادية الكلية الكينزية، وان هذا يستند على قراءة خاطئة لتجربة السبعينات. والجواب لهذه المشكلة هو ليس ترك نموذج الدخل - الانفاق الكينزي، لصالح اعادة اختراع النظريات الكلاسيكية، التي اثبتت انها قاصرة في السابق، بل يجب توسيع وتحسين النموذج من خلال

ادخال عناصر تفسر ارتفاع الاسعار والاجور المترافقة مع الاسواق الراكدة والطاقات العاطلة.

واخيراً ورغم ان الأفكار التي جاء بها (Lucas) مؤثرة جداً لدى العديد من الاقتصاديين، حيث ان فكرة التوقعات الرشيدة هي الآن جزء من الاقتصاد الكلي السائد، الا ان معظم الاقتصاديين الكليين يرفضون مقترح الكلاسيكيين الجدد بخصوص التصحيح الذاتي وعدم فاعلية السياسات الحكومية، ويؤكدون بان الاسعار والاجور ليست مرنة تماماً، وخاصة في الاتجاه للأسفل. ولهذا فان التصحيح الآلي السريع للكساد لم يأت سريعاً وان السياسة المالية والنقدية قد تحتاجها لتحريك الاقتصاد من حالة الكساد.

والخلاصة، يمكن اجمال النقاط الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة بالآتي:

1. يؤكد الكلاسيك الجدد على كون الاجور مرنة وان التوقعات تشكل بشكل عقلائي، ولهذا فانه فقط التغيرات غير المتوقعة في الاسعار لها اثر على الناتج الحقيقي.
2. ان أية سياسة كلية متوقعة لها اثر فقط على الاسعار.
3. يعتقد الكلاسيك الجدد بأن الاسواق في حالة توازن مستمر.
4. ان السياسة النقدية والمالية يجب ان تسعى لتحقيق معدل منخفض ومستقر من التضخم وليس تغيرات في الناتج الحقيقي والبطالة.

### 13. 3. مقارنة بين المدارس الفكرية الأربعة<sup>(14)</sup>

رغم معالجة النظريات المختلفة، والمدارس الفكرية الاقتصادية، وكأنها مختلفة في كل شيء، فإنها في بعض الأحيان، تتقاطع وحتى تشترك في بعض الاستنتاجات. فقد تطورت نظريات الاقتصاد الكلي استجابة إلى آراء الاقتصاد وقصور النظريات القائمة.

فالاقتصاد الكينزي أصبح شائعاً لأن الاقتصاد الكلاسيكي عجز عن تفسير ومعالجة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قدم الاقتصاد النقدي تفسيراً لتصاعد البطالة والتضخم معاً (Stagflation) في أواخر الستينات وخلال السبعينات. كما أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد اقترح تفسيراً بديلاً لتزايد البطالة والتضخم والتي عجزت النظرية الكينزية ومنحنى فيليبس عن التفسير. ولهذا فكل واحدة من هذه النظريات أصبحت شائعة لعجز النظريات القائمة عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة في حينها.

وقد أثرت كل هذه النظريات في السياسات الحكومية في حينها. فقد لاقت نظرية كينز قبولاً وتم تطبيقها من خلال السياسات المالية النشطة. كما ظهر تأثير المدرسة النقدية في التغيير الذي حصل في السياسة النقدية لدى بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في عام 1979، والذي تحول من التركيز على سعر الفائدة إلى السعي لتحقيق أهداف محددة لنمو عرض النقد، وذلك للسيطرة على التضخم. وقد نجحت هذه السياسة في تخفيض التضخم من 13 بالمائة في 1979 إلى أقل من 4 بالمائة في 1982. كما أن تأكيد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على التوقعات دعا إلى توفير المزيد من المعلومات من متخذي القرارات (Policy Makers) لتمكين المواطنين من تقييم خطط الحكومة من أجل رسم وتشكيل توقعاتهم للمستقبل.

وهذا ما حصل بالفعل، حيث أخذ مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بتزويد الكونغرس بالتقارير الدورية عن أهدافه للسنة القادمة.

### 1.3.13 نقاط الاختلاف الرئيسية فيما بين المدارس الفكرية

ان القضايا الرئيسية التي تختلف بشأنها المدارس الفكرية الاربعة المذكورة اعلاه هي: (1) سرعة تحقق توازن السوق (2) فيما اذا كان التوازن فريداً (Unique) و (3) الطريقة التي يتم بها تشكل التوقعات و (4) الاهمية النسبية للامد القصير والامد الطويل. وفي أدناه نستعرض بايجاز مواقف كل من المدارس المختلفة من القضايا الاربعة المذكورة.

ولكن قبل البدء في هذه المقارنات يبرز سؤال مفاده لماذا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم اصلاً؟ والجواب هو ان بعض الاختلافات تظهر بسبب اختلاف الاحكام القيمية (Value Judgements)، وفي مثل هذه الحالة لا يمكن حل هذه الخلافات من خلال الحقائق. لكن العديد من الاختلافات هي في حقل الاقتصاد الموضوعي (Positive Economics). فهناك الكثير من السلوك الذي يتأثر بالتوقعات حول المستقبل. فمثلاً ان قرارات الانفاق لدى المنشآت الانتاجية ولدى قطاع العوائل تعتمد على توقعاتها في هذا اليوم حول المستقبل فيما يخص الدخل المستقبلي والارباح. فالمدارس الاقتصادية المختلفة يمكن ان تنظر الى نفس المعلومات وتعطي تفسيرات مختلفة عليها.

ومن أبرز الاختلافات فيما بين المدارس الفكرية حول النقاط الاربعة المذكورة اعلاه هي:

## 1. سرعة توازن السوق (Speed of Market Clearing)

ان هذه المسألة تمثل أهم المسائل في الاقتصاد الكلي. فمن جهة هناك التحليل الكلاسيكي الذي يفترض بان كل الاسواق تحقق التوازن، ولهذا فالاقتصاد هو عند مستوى التشغيل الكامل او الناتج الكامن. وفي مثل هذه الحالة فان التوسع النقدي سوف يرفع مستوى الاسعار ولا يؤثر على الانتاج. وان أي توسع مالي سوف يؤدي الى مزاحمة كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص حتى يعود الطلب الكلي الى مستوى التشغيل الكامل.

وفي الطرف المعاكس فان التحليلات الكينزية (بنوعها المعتدل والمتطرف) تفترض بان الاسواق، وخاصة سوق العمل، لا تحقق التوازن. فمع مرونة غير تامة للاجور فان اي انخفاض في الطلب الكلي سوف يقود الى مستوى أدنى من الانتاج والتشغيل. وفي مثل هذه الحالة فان السياسة المالية أو النقدية التوسعية يمكن ان تزيد من حجم الانتاج الحقيقي.

ويمكن القول بانه قبل النظرية العامة الكينزية كان معظم الاقتصاديين يقرّون بان الاسواق تحقق التوازن المستمر. وبعد الحرب العالمية الثانية اصبح معظم الاقتصاديين يقرون بان الاسواق لا تحقق التوازن المستمر.

وفي السبعينات تغير الحال مرة اخرى، حيث اشار العديد من الاقتصاديين بانه اذا كان جمود الاجور يقود الى البطالة الاجبارية فان العمال سوف يجدون طريقاً لجعل الاجور اكثر مرونة من اجل تجنب البطالة الاجبارية. وقد اصبح من المعتاد القول بان الفرضية الكينزية بخصوص جمود الاجور لا يمكن اعطاؤها اي مضمون في الاقتصاد الجزئي.

ومنذ الثمانينات تحرك عقرب الساعة من جديد حول موضوع جمود الاجور. فالاقتصاديون الكينزيون الجدد بدأوا يبنون اسس الاقتصاد الجزئي التي

تثبت حالة جمود الاجور وبالتالي فان عدداً أقل من الاقتصاديين يؤمنون بفرضية توازن السوق.

2. هل التوازن طويل الامد فريد من نوعه؟

(Long – run Equilibrium Unique?)

اذا فرضنا بان الاقتصاد في حالة توازن طويل الامد، وحدثت صدمة مؤقتة، فماذا يحدث في نهاية الصدمة؟ هل يعود الاقتصاد الى حالة التوازن الاصلية ام انه يستقر عند توازن مختلف جديد؟ والحالة الاخيرة هذه تسمى (hysteresis). ففي حالة كون هذه الظاهرة مهمة ام لا تمثل احدي اهم القضايا الخلافية لسنوات عديدة. فكلما يعتقد الاقتصاديون بان حالة الـ (hysteresis) مهمة فانهم سوف يدعون بانه من السهولة بمكان منع التأثير المدمر لهذه الظاهرة من خلال منع الاقتصاد من الدخول في مرحلة الكساد ابتداء.

3. تشكل التوقعات (Expectations Formation)

ان معظم الاقتصاديين يقبلون فكرة ان التصور حول المستقبل هو محدد مهم للسلوك اليوم. ولكن ترجع الاختلافات فيما بينهم الى الاعتقادات المختلفة بخصوص كيفية تشكل التوقعات. وتقسم المقاربات المحتملة لهذا الموضوع الى ثلاث مجموعات:

أ. توقعات خارجية (Exogenous): وتخص الاقتصاديين الذين يجهلون الموقف حول التوقعات ولهذا يتعاملون معها وكأنها خارجية أو معطاة، ولهذا فهم لا يعرفون كيف يعمل الاقتصاد.

ب. توقعات معدلة (Adaptive Expectations): ان احدي الطرق التي تجعل التوقعات داخلية (Endogenous) هو ان يفترضوا بان الناس يتوقعون الاشياء المستقبلية من خلال اسقاط سلوك تلك الاشياء على

الماضي القريب، ويؤيدون ذلك بالقول بان مثل هذا الاسلوب يمنح قاعدة بسيطة ويتجاوب مع ما يفعله الناس عادة.

ج. توقعات رشيدة (Rational Expectations) : ان فرضية التوقعات الرشيدة تعكس الفرضية السابقة وتقول ان الناس يخمنون المستقبل بشكل صحيح ولا يستخدمون اسلوب الاسقاط، واي توجه للتوقعات يكون خاطئاً بشكل منتظم سوف يتم كشفه وتصحيحه. ان معنى ذلك ان كل شخص يحصل على كل الأشياء بشكل صحيح طوال الوقت. وتؤكد هذه الفرضية بان الناس يستعلمون المعلومات بشكل جيد، ولا يصنعون التنبؤات التي تكون معروفة مسبقاً انها خاطئة.

#### 4. الامد القصير والامد الطويل (Short Run Long Run)

كلما يميل الشخص الى الاعتقاد بان السوق تحقق التوازن بشكل سريع كلما يقل ميله نحو اسلوب ادارة الطلب في الامد القصير، وكلما يزداد اهتمام الفرد لسياسة جانب العرض، التي تهدف الى زيادة الانتاج المحتمل او الممكن في الامد الطويل.

ولتوضيح الامور بالنسبة لمواقف المدارس الفكرية المعاصرة المختلفة من القضايا الاساسية الاربعة المذكورة اعلاه وهي: توازن السوق، وتشكل التوقعات، وظاهرة الـ hysteresis، والاولوية للامد القصير والامد الطويل عند رسم السياسات ندرج الجدول الآتي:

جدول يبين الاراء المتباينة للمدارس الفكرية الاربعة من القضايا المعينة

الكلاسيكية الجديدة	النقدية	الكينزية المعتدلة	الكينزية المتطرفة	
سريع جداً	سريع نوعاً ما	بطيء نوعاً ما	بطيء جداً	توازن السوق
رشيدة وتتكيف بسرعة	تتكيف ببطيء	ممكن بطيء او سريعاً	تتكيف ببطيء	التوقعات
لا فرق كبير	الامد الطويل اهم	لا تهمل الامد القصير	الامد القصير مهم جداً	أمد طويل أمد قصير
قريب منه دائماً	ابداً ليس بعيداً	يمكن ان يكون بعيداً	يمكن ان يبقى بعيداً	التشغيل الكامل
لا مشكلة	لا مشكلة	قد تكون مشكلة كبيرة	ليست مشكلة كبيرة	hysteresis
ادارة الطلب غير مفيدة وتحتاج جانب العرض	جانب العرض اهم، تجنب زيادة كبيرة في الطلب	ادارة الطلب مهمة ايضاً	ادارة الطلب هي المهم	استنتاج السياسات

مصدر: Boys and Melvin, op. cit., P 537.



#### 4.13 المدارس الفكرية الاقتصادية الاخرى

هناك عدد من المدارس الفكرية الاخرى في مجال الاقتصاد، لكن هذه المدارس محدودة من حيث الاعضاء المؤيدين لها من الاقتصاديين ومن حيث انتشار افكارها واتساع تأثيرها. واهم هذه المدارس هي: (1) مدرسة اقتصاديات جانب العرض و (2) المدرسة النمساوية و (3) المدرسة اليسارية (الرايكانية). وسوف نستعرض كل منها بايجاز شديد لنعطي فكرة مبسطة عن اهم افكارها واسسها.

#### 1. اقتصاديات جانب العرض<sup>(15)</sup> (Supply - side Economics) *رَضِي دَلِيل*

ان مدرسة اقتصاديات جانب العرض تمثل التطور الثاني الكبير لاعادة إحياء الفكر الكلاسيكي . ان هذه المدرسة معروفة بشكل اوسع من مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وذلك لان هذه المدرسة وفرت المبرر النظري الاساسي للادارة الامريكية في عهد الرئيس (Reagan) في عام 1981. وتجدر الاشارة الى ان مدرسة اقتصاديات جانب العرض لا تشكل نظاماً متماسكاً من العلاقات، كما هو الحال مع النموذج الكينزي، بل انها تتكون من فكرتين ترتبطان مع بعضهما البعض، ويرجع أصلهما الى الاقتصاد الكلاسيكي، وتستمد منه الالهام الفكري وهاتان الفكرتان هما:

*رَبَا نَوْت يَفُول :*

1. الايمان الكامل بقانون (Say) للاسواق. *(العرض يحلله الطيب بالذرة له (يسبغ في ذبيعه))*
2. الاعتقاد بان معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات.

ويشير البعض بان اقتصاديات جانب العرض تمثل جانباً أيديولوجياً اكثر منه اقتصادياً.

ان الاساس النظري لاقتصاديات جانب العرض يكمن في الاعتقاد بان الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي يحد من حجم الانتاج، ويسبب البطالة، ويولد

التضخم، ويترك الحكومة بلا عوائد مالية كافية، بل وبعجز مالي. فالضرائب على رأس المال لا تشجع على الاستثمار، والضرائب على الافراد لا تشجع على العمل. هذه هي الرسالة الاساسية لاقتصاديات جانب العرض. وتنظر هذه المدرسة الى الحكومة على انها غير منتجة (non - productive)، ويتعين عليها ان تعمل فقط الاشياء الضرورية لتمشية أمور المجتمع قانونياً ونظامياً، وبما فيها حماية المجتمع من الاعداء الخارجين، وكل ما عداه فهو مضيعة للوقت وهدر.

وقد استخدم الرئيس الامريكي (Reagan) السياسات المصممة من قبل مدرسة اقتصاديات جانب العرض (بدلاً من ادارة الطلب) وذلك من خلال:

1. تصميم سياسات تخفيض الضرائب بهدف تحفيز زيادة الاستثمار والادخار.
2. تشجيع سياسات تحرير نشاط الاعمال من القيود لتحرير الارباح من التدخل الحكومي.

ومن الناحية النظرية فان مثل هذه البرامج يمكن ان توقف التضخم، ويتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو، بحيث تزداد ايرادات الحكومة لتعوض عن النقص في الايرادات المترتبة عن تخفيض الضرائب. لكن الامور سارت بشكل مختلف: فبدلاً من النمو السريع المتوقع حدث انكماش شديد، وبدلاً من ان يتحقق توازن في الموازنة العامة فقد سجلت عجزاً كبيراً.

ويعتقد البعض بان برنامج جانب العرض لم يطبق حقيقة، رغم تخفيض الضرائب بمعدل 25 بالمائة، لكن ذلك اعتبر ليس كافياً ليحفز العمل والادخار. كما شعروا بان الانفاق الحكومي لم ينخفض بالقدر المطلوب لتحرير رأس المال الخاص لتمويل الاستثمار الخاص، وقد ترتب على السياسة النقدية الانكماشية ارتفاع سعر الفائدة الى 18 بالمائة وادى الى انخفاض الارباح.

ورغم ان اقتصاد جانب العرض فقد جاذبيته منذ الفترة الاولى لادارة الرئيس (Reagan)، الا انه لفت الانتباه الى أهمية الحوافز، بقدر ما لفت الانتباه الى أهمية النقود عند النقديين.

## 2. المدرسة النمساوية<sup>(16)</sup> (The Austrian School) نصبت رده لعم

ان هذه المدرسة هي مدرسة قديمة ظهرت خلال الثمانينات، وتؤمن هذه المدرسة بالسوق ولا تثق بالحكومة، وتعتقد هذه المدرسة بان الاقتصاد قد وضع على المسار الخاطيء منذ الثورة الكينزية. والركن الاساسي للمدرسة هو تأييد ترك الاقتصاد يعمل بحرية وتعظيم تفضيلات الافراد، وبهذا فانها تعتبر مدرسة ليبرالية التوجه وبذلك فهي تشاطر المدارس الفكرية الاخرى بتأكيدھا على مذهب اتركه يعمل، وبالتالي فاتھا تقترب من مدرسة النقديين ومدرسة الكلاسيكيين الجدد. الا ان اهم اختلاف بينهم وبين المدارس الاخرى المذكورة هو في الطريقة الاساسية للبحث العلمي. فالنمساويون يؤكدون على الدور الذي يلعبه المنظم الفردي، ودراسة حالات السوق بدلاً من حالات التوازن.

وتركز المدرسة النمساوية على مفاهيم الاقتصاد الجزئي والتصرفات الرشيدة للافراد. ويعترض بعض اعضاء هذه المدرسة حتى على فكرة الاقتصاد الكلي. وليس لديهم ثقة بالاحصاءات والاقتصاد القياسي. ويعتقدون ان وجود حالة عدم اليقين يجعل تكوين النماذج الاقتصادية أمراً غير ممكن، والاقتصاد الكلي المثالي في نظرهم هو الذي يسمح للبنوك اصدار عملتها الخاصة والغاء البنوك المركزية والغاء ضرائب الدخل وتعويضات البطالة.

## 3. المدرسة اليسارية (الرايكانية)<sup>(17)</sup> (Radical Leftwing School) اشتراكية

بنت المدارس الفكرية الاقتصادية اليسارية (الرايكانية) تحليلاتها على أعمال (Marx) وعلى التحليلات الماركسية الاقتصادية. ومعظم هذه النماذج

تعتمد التحليل الطبقي كاساس، حيث تقسم المجتمع الى طبقتين رئيسيتين هما العمال والراسماليون. وتفصح مثل هذه الكتابات حقيقة حدوث الازمات المتأصلة في النظام الراسمالي وكذلك حقيقة الاستغلال الطبقي من قبل الراسماليين للعمال ولبقية فئات الشعب، وتدعو هذه المدرسة عادة الى القضاء على النظام الراسمالي واقامة النظام الاشتراكي لحل مشكلة الازمات ومشكلة الاستغلال.

ومنذ منتصف الستينات ظهرت مدرسة اليسار الجديد وذلك مع صعود اليسار الجديد في اوروبا وبقية اجزاء العالم، ومن أبرز الكتاب (John G. Gurley) وكثير غيره، وقد تركز هجوم هذه المدرسة على النظام الراسمالي العالمي وعلى الاقتصاد المعاصر وبشكل خاص على الاستعمار الامريكي، وكيف ان ارباح الولايات المتحدة متأتية من دورها القيادي العالمي للبلدان الغنية والفقيرة. وتستنتج هذه التحليلات بان الراسمالية مسؤولة عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الكبير بين شعوب العالم، وينكرون ان المجتمع الراسمالي يستطيع (أو يرغب) في حل هذه المشكلات.

وقد انتعش الفكر اليساري كرد فعل مع تقدم السياسات المحافظة. وقد شهدت الثمانينات من القرن الماضي دراسات عديدة شككت في كفاءة وعدالة وسياسة الاقتصاد الكلي للراسمالية الامريكية. ومن أبرز المواضيع الواردة في هذه الانتقادات ما يأتي:-

### 1. رفض الاسواق:

من المعلوم ان الاقتصاد الراسمالي الحديث يرى بان الاسواق مقياس جيد لتفضيلات الافراد وللتكاليف الاجتماعية للانتاج. اما الاقتصاديون الاشتراكيون " اليساريون " فيختلفون في تحليلاتهم عن التحليلات الغربية الراسمالية. فمن جهة يرى (Galbraith) بان أذواق الافراد تتشكل من خلال الدعاية. أما اليساريون

الماركسيون فيدعون الى التخطيط المركزي ليحل محل الاسواق المشوهة، ويدعون الى قيام الدولة بأخذ المبادرة في اقامة الصناعات والمشروعات الاقتصادية الاساسية ليلعب القطاع العام الدور الأهم في التنمية الاقتصادية.

## 2. رفض الاقتصاد الكلي الحديث

ان التيار العام للاقتصاد الكلي يقول بان هناك معدلاً طبيعياً للبطالة (حوالي 6 بالمائة) واذا انخفض دون ذلك لا يستطيع الاقتصاد ان يتحملة دون ان يواجه حالة التضخم النقدي. اما الاقتصاديون اليساريون فيرفضون هذا الرأي القائل بان الاسعار والاجور يجب ان تكون حرة، وانهم يفضلون فرض سيطرة على الاسعار والاجور كوسيلة للحد من التضخم، وبهذا يحدون من مستوى البطالة.

## 3. السياسات الصناعية

اليساريون يدعون الى الغاء سياسة تحجيم الصناعات الاساسية، وانعاش وسائل التخطيط وتوجيه الموارد نحو الصناعات الواعدة. كما ان اليساريين متشككون من البيروقراطية الحكومية، كما انهم يرفضون النظام القمعي الذي كان قائماً في الاتحاد السوفيتي السابق لانه، في نظرهم يحطم الحرية الشخصية. ويدعون الى التخطيط الديمقراطي الذي تشارك فيه الجماهير.

## 4. عدالة أكبر

ان الاقتصاديين اليساريين هم ضد التفاوت الكبير في الدخل المتولد من نشاط الاسواق. والبعض منهم يقترح فرض ضرائب على الاستهلاك وليس على الدخل.

واخيراً فان اليسار الجديد ينتقد كلاً من السوق وبيروقراطية الدولة، لكن البعض الآخر ينظر الى مثل هذا الرأي على انه مسرف أو متطرف حيث ان السوق في نظرهم، وكذلك الديمقراطية، هي الاليات الوحيدة المعروفة التي يمكن ان تحل مشكلات الاقتصاد الحديث المعقد.

---

---

## هوامش الفصل الثالث عشر

(1) للمزيد من التفاصيل راجع:-

- Stanley L. Brue, op. cit., PP 519 – 530.
- Boys and Melvin., op. cit., PP 399 – 402.
- Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson., op. cit., PP 696 – 719.
- د. سامي خليل، مرجع سابق.

(2) Stanley L. Brue., op. cit., PP 520 – 521.

(3) Boys and Melvin., op. cit., P 400.

(4) Wallace C. Peterson., op. cit., PP 719 – 720.

(5) Boys and Melvin., op. cit., pp 400 – 403.

(6) Stanley L. Brue., op. cit., PP 521 – 522.

(7) Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson., op. cit P 723.

(8) للمزيد من التفاصيل حول هذه المدرسة:

- Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson., Ibid., PP 723 – 745.

- Boys and Melvin op. cit, pp 403 – 406.

- Stanley L. Brue., op. cit., PP 531 – 535.

(9) Boys and Melvin., op. cit., P 404.

(10) Wallace C. Peterson., op. cit., PP 725 – 728.

(11) Stanley L. Brue., op. cit, P 533.

(12) Wallace C. Peterson., op. cit., PP 732 - 733.

(13) Ibid., PP 738 – 745.

(14) Boys and Melvin., op. cit., PP 528 – 539.

---

---

(15) Wallace C. Peterson., op. cit., PP 745 – 750.

وكذلك د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 774 – 774.

(16) د. سامي خليل، مرجع سابق، ص 774 – 775.

(17) Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus., Economics., Twelfth Edition., McGraw – Hill Book, 1985. PP 765 – 766.

وكذلك د. سامي خليل، مرجع سابق.



شكل بياني للتطور التاريخي للمدارس الفكرية الاقتصادية وأبرز روادها

